العلم ولذة العلم فلا نلبث ان نحتقر في سبيل اقتنائه المال وأن تنطلق ايدينا بالعطاء .

على أنه لا يلزم في البداية منه الا قليل نظن أنه يمكن جمعه بتنظيم بعض حفلات وتمثيل روايات ، وقد ذكرنا أيضاً من جملة ما يعمل في هذا الغرض فتح اكتتاب شعبي عام ، فقلنا اننا نكون أول المكتتبين ، ونزيد الى ذلك شيئاً آخر ، وهو أن لدينا نحو تسعين في المائة من اشتراكات المجلة عن اربع سنين لم يتسع لنا الوقت حتى الآن لاستخلاصها ، وقد تزيد على مائة الف فرنك في ذمة اغنياء من أهل الفضل الذين لا يتأخرون عن الاداء ، فهاته الاشتراكات ندفعها اعانة على المشروع لاول طلب ياتينا من جمعية مشكلة رسمياً لها اذن .

فالمسألة المالية كما ترى سهلة الحل ، وقد بسطنا في العدد الاخير الكلام في تأسيس الجمعيات ، وليس لأحد ان يعتذر بعدم فهم ما كتبناه حالة أننا نكتب دائماً في اسلوب يفهمه حتى العوام ، فلم يبق الا ان نعمل اذا كنا حقاً من العاملين .

الفلاحة والصنائع الوطنية

سبق لنا ان حاولنا في مناسبات شتى توجيه الافكار إلى هذين العنصرين الاقويين من حياة المغرب وما تدعو اليه حالتهما البئيسة من عناية واهتمام ، ولقد قامت الحكومة باصلاحات موفقة في شأنهما يرجع جلها الى السنين الاولى من تاسيس الحماية ، ثم مضت الاعوام وتطورت الاحوال ونشأت مشاكل وقضايا وبقيت نظم الفلاحة والصناعة الوطنية على حالها الاولى لم يدخل عليها كبير تغيير ، فلم تساير في تقدمها المغرب ولم تتابع رقيه السريع ، وقد كان فخامة المقيم السابق م . لوسيان سان تنبه في آخر ايامه الى هذه المسألة وغيرها من مسائل اخرى كان ينوي تناولها ومباشرة العمل فيها ، فكان من بين اعماله الاولية في ذلك ان فكر في تاسيس صندوق قروض لاهل الحرف بفاس ، هذا في شأن الصنائع ، واما في شأن الفلاحة فانه كان جمع القسم المغربي من مجلس شورى الحكومة وحط من ضريبة الترتيب عشرين مليونا رغم ان الميزانية كانت آنئذ قد تم وضعها ولم يبق فيها محل للتعديل والتبديل ، وكان من أشد الساعين في ذلك إدارة الاستعلامات ومديرها الحازم ، وليس هذا الذي قام به سعادة المقيم م . لوسيان سان بالامر الذي يستحق الذكر إذا قابلناه بحاجيات الفلاحة والصناعة وانما هو إشارة الى الاتجاه الجديد الذي نشأ اذ ذاك في الدوائر الحكومية وكان من المنتظر ان تتبعه اعمال واسعة النطاق واصلاحات تتفق ووضعية المغرب وخطورة حالته الاقتصادية لو لم تكن شئون المغرب مسيرة لتبدل الرؤساء واختلاف الانظار ، ولأجل ذلك ترانا نطلب في كل شيء - في التعليم وفي الاحسان وفي غير ذلك من الشئون - برنامجاً عاماً تتمشى عليه الادارات وتنجز بمقتضاه الاصلاحات من غير ان نضطر من حين لآخر الى حديث معاد ودعاية متكررة ودرس جديد .

واليوم نرجع الى نفس هاته المسألة الحيوية التي لم يبق محل للسكوت عنها وارجاء العمل فيها الى وقت آخر والتي يجب ان تقدم - مع مسألة التعليم ومسألة الضعفاء - على غيرها من سائر المسائل .

ان هاته الخلائق التي تزخر بها الطرقات ، وهاته الادارات التي تفيض قصورها بالكتبة والكاتبات ، وهؤلاء الرؤساء من وزراء وقضاة وباشوات ، وهاته

المسارح العامرة بالمتفرجين والمتفرجات ، وتلك المراقص وما تضمه من غواني ساحرات وكواعب عاريات ، وهاته العناوين والامارات والموائد المنصوبة والحلي والوسامات ، كل ذلك - يا قوم - من عرق الفلاح وأهات الصانع ، فاذا شلت اليد العاملة طارت السعادة من الديار وحل محلها الشقاء والبوار .

والفلاح والصانع اليوم في حاجة الى علاج سريع يدرأ عنهما الخطر الداهم الذي هو خطر على المجموع ويعينهما على التمادي في عملهما الشريف الذي تتوقف عليه حياة الكل وهم عن ذلك في غفلة ساهون ، وهذا « مع التعليم ومسألة الاسعاف التي تعد اغاثة الفلاحة والصناعة فرعاً منها » كل ما نطلبه الآن ونلح لاجله في الطلب من اعماق قلب يمزقه الاسى والجزع ، ولعل الحكومة المغربية - التي عودتنا جميل العطف وحسن الاستماع كلما ندبناها الى رفع مظلمة او اغاثة جائع وضعيف - ستولي هذه المسألة ما تستحقه من العناية والمبادرة بالاهتمام .

وليس انقاذ البادية والصنائع الوطنية بالامر الصعب الذي يستلزم جهوداً مادية وادبية من شأنها ان تقتضي الوقت الطويل للدرس والعمل فهو كتنظيم الاحسان وكالتعليم ومحاربة الامية من الاشياء البسيطة السهلة الانجاز التي بحثها الباحثون منذ سنين عديدة من سائر مناحيها وجميع اطرافها وكل وجوهها ووضعت فيها التقارير الجمة وكتبت فيها التحارير والكتب التي لا تحصى كثرة وعدا ، وإن هي علاوة على ذلك الا اصلاحات اجتماعية لا تستغني عنها أمة كيفما كانت هويتها الداخلية وصبغتها السياسية ولا يتطرق اليها الجدل بحال .

ثم ان لنا في معالجة شأن الفلاح والصانع أيضاً أن نقتبس من التدابير التي اتخذت في بعض الاقطار الشبيهة بالمغرب ما يصلح منها لهذا الوطن ويناسب وضعيته الاقتصادية وتطوره الاجتماعي ، ومن جملة ذلك انجازات تمت اخيراً بالايالة التونسية لفائدة البوادي وبالاخص إبطال العشور وابداله باداء آخر فكان لهذا الاصلاح اثره الحسن على الحالة بالقطر الشقيق .

والعشور في الايالة التونسية كالترتيب في المغرب فلا حاجة الى ذكر ما يمثله في بوادي هاته البلاد التي يترآى هذا الاداء الممقوت على محياها كالقرحة المقيحة في وجه الحسناء ، فحين تخضر الارض ينزل قابض الترتيب على الحي فيمكث فيه ضيفاً مكرماً اياماً طوالا كايام القيامة ثم يقيد في أوراق مختلفة ما تستخرجه الارض بعد اشهر كأن بيده مفاتيح الغيب ، ويجئ الصيف وتجئ معه الاوراق في امة لا تعرف قراءة ولا كتابة ، وإذا الماشية تباع في الاسواق بأبخس الاثمان واذا الارض التي طوعها الاجداد يختطفها المرابون بشهادة القضاة والقواد ، وإذا الفلاح سيد البلاد يساق الى السجن بالاقياد ، وقد يكون السبب في ذلك كله اداء لا يلزم ، وقد يكون اداء لا يطابق الواقع وضاعفه التقويم لأن التقويم على غير اساس ولأن صاحبه وان كان موظفاً ونائباً عن ادارة المال لا يعلم الغيب وكثيراً ما يعتمد على شيخ الجهة فيقول هذا ما يشاء حسبما تمليه عليه الضغينة والغرض ، وقد تضاف الى الاداء الرسمي توابع كثيرة لا نذكرها هنا حياء - وإن كان لا يستحي اللصوص - فيثلث الترتيب ويربع ويخمس ويصير اضعافاً مضاعفة من غير أن يكون للفلاح المسكين وسيلة الى التخلص منه أو الشكوى إلا الى الله وحده ، فإبطال الترتيب من الاصلاحات المتأكدة التي يتقبلها المغرب حاضرة وبادية وسهلا وجبلا بالشكران الخالد الذي لا يمحوه الزمان علاوة على أن هذا الاصلاح ينتج

عنه اقتصاد مئات من الموظفين الذين يتقاضون ملايين من الميزانية يكون صرفها على التعليم أفيد وأحسن لو أن الحكومة فاعلة .

وهناك مسائل أخرى سهلة الانجاز أيضاً ولا تقل اهمية عن هذا العمل كاصلاح الجمعيات الاحتياطية وتنمية ماليتها حسب اهمية المشروع ، وكانشاء صناديق للسلف الفلاحي ، وقد كان فخامة المقيم السابق م. لوسيان سان اسس ـ شروعاً في تنفيذ النية التي سبقت اليها الاشارة ـ صناديق من هذا القبيل على وجه التجربة التي ظهر الآن نجاحها ، الأمر الذي يوجب تأسيسها في كل جهة وتعميمها في كل بلدة ومدها بالمال اللازم ، وكتشريك الفلاحين المغاربة في المطامير التعاونية التي انشئت للاروبيين خاصة وانشاء مطامير اخرى في المراكز الفلاحية ، وكتقدير مبلغ من المال للفلاح لا يسوغ حجزه في دين ، وللحكومة بعد هذه التدابير المستعجلة والقريبة الانجاز ان تبحث اذا شاءت في تأمل وأناة مسائل اخرى بشأن الفلاحة وبالاخص منها تكوين ملك عائلي لا يمكن تفويته شبه ما قامت به مصر ـ في بعض المناحي ـ من اصدار قانون الخمسة فدادين ، وما تذكره الصحافة عن نوايا الحكومة التونسية في هذا الشأن .

وفي هاته المسألة كغيرها من المسائل ترد أشياء تحمل على القلق ولو شاءت الادارة ان تتنبه لها قليلا لما كان يقع شيء من ذلك ، ونكتفي بمثال : ففي هاته السنة وزعت زريعة القرض مؤخراً ، وهذا شيء ، والشيء الأخر هو ان هاته الزريعة دُفعت الى الناس بسعر ثمانين وتسعين فرنكا للقنطار حالة ان القمح كان قبل ذلك بمدة يسيرة بثمن يتراوح بين خمسة وثلاثين واربعين فرنكاً ، فهل من الصواب من جهة ان يحرم الاف الفلاحين المحتاجين من الحرث في ابانه ولا يخفى ما ينتج عن ذلك من ضياع لقسط كبير من المغرب ولمالية الدولة نفسها ، وان يخسر من جهة اخرى قسط آخر من الاعالة ملايين عديدة في ثمن الزريعة ، حالة ان المغرب له من الموظفين العدد الكافي للسهر على شئونه ولو شاءت مصلحة الفلاحة ان تكلف موظفاً واحداً لا غير للاشتغال بهذا الامر لما كان يقع شيء من ذلك كله .

قال يزيد بن أبي حبيب : خرجت يوماً الى الصيد وبينما ادور على شاطئ النيل اذ رأيت رجلا ، فجاء الي وجلس ثم أخذ يحدثني فقال : يحكى أن الحق والباطل اصطحبا في سفر فمشيا الى الليل فلما نزلا قال الباطل للحق : اذهب فأتنا بشيء نفطر عليه قال فذهب الحق فلم يجد شيئا من حله فرجع ، فقال له الباطل ما صنعت قال لم اجد شيئا من حله ، فقال الباطل : اجلس حتى آتيك ، قال فذهب فلم يلبث الا يسيراً حتى جاء بشيء ، فقال للحق كلْ ، فقال : ما اراه من حله ولست بآكله : فقال له الباطل بعثتك لتأتيني بشيء فلم تجد شيئا فلما ذهبت انا وجئتك لما نفطر عليه حرمته علي ، فنازعه ، فوثب الباطل على الحق فقتله ، ثم قال ان اهل الحق قد علموا انه خرج معي ولابد لهم ان يطالبوني به ، فعمد الى حطب فجمعه ثم اضرم عليه النار حتى صار رماداً ثم ذهب وتركه ، فجاء اهل الحق فقالوا ما فعل الحق ؟ فقال : لا علم لي به ، فقالوا : معك خرج ، فقال : نعم ، ولا أدري ما فعل ، فخرج أهل الحق يطلبونه حتى وقفوا على الموضع الذي احرقه فيه الباطل ، فقالوا : هذا رماد الحق وهذا موضع ناره حيث احرقه الباطل ، فجمعوا رماده وصنعوه مداداً يكتبون به فهذا ما بقي من الحق ، فأما الحق بعينه فقد ذهب !

والفلاح لا يفهم الا العمل وتجيبه الارض بالمثل ، ولذلك فهو يحب الطبيعة ، ولذلك فمن اراد ان يكتسب ودّ الفلاح فعليه أن يعامله بالحق المحسوس المثمر ، لا بمحض النية الحسنة ومجرد القول .

واما ما يتعلق بالصانع ، فعدا ما قامت به الحكومة وما نرجو ان تقوم به من تدابير لحماية الصنائع المغربية من مزاحمة الاجانب ومنع دخول المصنوعات من نوع ما يصنع بالمغرب قد يتعين لاصلاح امره تنظيم الحناطي المغربية على اسس عصرية ومنحها لذلك الذاتية القانونية وأيضاً تاسيس صناديق لاعانة اهل الحرف بما يحتاجونه من قروض فهم اليوم أشد ما يكونون احتياجاً لذلك كما يؤملون من الحكومة اعفاءهم من تكاليف وضرائب لا يقوون عليها لضعفهم وقلة ما بايديهم ، وكذلك التجار ليسوا باقل احتياجاً من غيرهم لصناديق الاعانة وبالاخص منهم الذين يعتنون بهاته الصنائع ، وقد كان المخزن في الايام السالفة يقرض التجار في ايام الازمة على اساليب مسطرة في ظهائر ووثائق كثيرة لا زالت محفوظة ببعض الديار .

فهذه مطالب سبق لنا ان بسطناها في جرائد فرنسية ونرفعها الآن هنا على صفحات المجلة موجهين اليها انظار الادارات العليا التي لم نيأس يوماً من انصافها رجاء ان تعيرها هاته المرة قبولا مشمولا بالتنفيذ العاجل فخير الاعمال ماكان عاجلا ، ولعلنا صورنا أحيانا بعض الاشياء في شيء من المبالغة التي لا تناسب خطتنا المعروفة ، ولعلنا استعملنا ايضاً في قليل من الاشياء لهجة لا تلائم ما نحس به من اجلال عميق للحكومة وشكران صادق لاعمالها الجلى في صالح هذا الوطن ، ولكن للضرورة احكام وما نريد الا الاصلاح ما استطعنا .

عيد الاضحى والتعليم

قرأنا في احصائيات العام الماضي عن ضحايا العيد ان مدينة واحدة من مدن المغرب ذبحت اربعين الف كبش ، والمغرب «يحمل» من السكان نحو ثمانية ملايين ، كما اثبتنا ذلك بحجج قاطعة ، فإذا كانت مدينة واحدة تذبح ما ذكرنا فلا شك ان المغرب يذبح مئات آلاف من الشياه بدقة ، في كل عيد ، وقد قلنا ان مسألة التعليم مسألة إرادة ونظام لا غير ، أليس إذاً من الممكن أن تكون لنا إرادة وان يكون لنا نظام ، فتجمع في الاقل ـ بدل اللحم ـ جلود الضحايا ، فهي كافية لان تقيم مدارس كثيرة لمحاربة الأمية البغيضة ؟

***

اصلاح

سبق لنا في عدد جمادي الثانية عام ١٣٥٣ ان ذكرنا بعض أسس لاصلاح العدلية ، ولاحظنا بهاته المناسبة ان الصعب في ذلك كما في إصلاح التعليم وجود العدد الكافي من الرجال الذين تتوفر فيهم شروط القيام بالنظام الجديد ، فاقترحنا ان تختار الحكومة من الآن عدداً من شبان المدارس وطلبة القرويين فتعينهم في مجلس الاستئناف والمجلس الاعلى بالمخزن الشريف وغيرهما من المجالس كالمحاكم الفرنسية والباشويات والقيادات الكبرى بصفة مساعدين يتمرنون على الاحكام ، وتزاد إلى ذلك دروس خاصة تلقى عليهم في نظام المحاكم والقوانين العصرية وغيرها من المعلومات اللازمة ، ويكون لهم مرتب يكفي ضرورياتهم طبعاً ، وبهذه الوسيلة تكون للمغرب في أعوام قلائل طائفة من الرجال الاكفاء يستخدمهم في المحاكم ، وقد استفدنا من الخطاب الذي ألقاه فخامة المقيم العام في اول